العرب
الثلاثاء 2021/11/09
السنة 44 العدد 12235

غموض ملف التجنيس في الأردن يثير جدلا

الحكومة الأردنية توقف نشر أسماء المجنسين الجدد

عزز غموض ملف التجنيس في الأردن الشكوك بشأن وجود ضغوط على المملكة من أجل منح جنسيتها للآلاف من الفلسطينيين واللاجئين المتواجدين على أراضيها لإعادة توطينهم، وهو ما يعتبره الساسة الأردنيون محاولة لضرب الهوية الوطنية الأردنية.

عمان – أثار تكتم الحكومة الأردنية على ملف التجنيس وعدم نشر أسماء المجنسين الجدد في الصحيفة الرسمية للمملكة جدلا داخل الأوساط السياسية الأردنية التي ذهبت إلى اتهام حكومة بشر الخصاونة بعدم الشفافية ومخالفة القوانين المعمول بها في البلاد والمس بالهوية الوطنية.

ووجه النائب صالح العرموطي أسئلة نيابية للحكومة حول تراجع ووقف الإعلان عن أسماء الأشخاص الذين تم منحهم الجنسية الأردنية أو التنازل عنها في الصحيفة الرسمية.

وسأل العرموطي عن عدد الأشخاص الذين تم منحهم الجنسية الأردنية منذ بداية عام 2019 وحتى تاريخه، وبيان العدد لكل عام والقرارات الصادرة بهذا الشأن، وأسباب التجنيس ومقدار المبالغ التي استثمرها المجنسون والمشاريع التي أقامها كل مستثمر.

وملف التجنيس في الأردن حساس جدا، وهو يخضع للشائعات والتأويلات. ويرى الأردنيون أن بناء أي موقف سياسي من الملف لا يمكن أن يكتمل دون تحديد الأرقام، وعدم تركها للشائعات أو الاجتهادات أو الفبركة أو حتى التقديرات.

ويأتي الجدل على إثر قرار الحكومة الأردنية تعديل قانون منح الجنسية للمستثمرين، إلا أن أطرافا سياسية تعتبر أن القرار جاء للتغطية القانونية على اعتزام الحكومة الأردنية منح الجنسية للآلاف من الفلسطينيين والسودانيين واليمنيين والسوريين تحت غطاء جلب الاستثمارات وهو ما يقوض الهوية الوطنية الأردنية.

وعمق توقف الحكومة الأردنية عن نشر أسماء وأعداد المجنسين الجدد ما ذهبت إليه هذه الأطراف السياسية.

وحذّر وزير أردني سابق وكاتب صحافي من أنّ بلاده المطلوب منها "منح مليون فلسطيني" الجنسيّة الأردنيّة بموجب ترتيبات ونصوص اتفاقية صفقة القرن.

واعتبر وزير الإعلام الأسبق سميح معايطة أن الكتلة الديموغرافية المطلوبة من الأردن مرحليا لتوطينها وفورا قد تبلغ مليون مواطن فلسطيني من الذين لا يحملون أصلا الجنسيّة الأردنيّة.

التجنيس: ضرورة اقتصادية أم إملاءات خارجية

وشدّد المعايطة على خطورة الأمر بخصوص المساس بالهوية الوطنية الأردنية والهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة على حد السواء.

صالح العرموطي

ما سبب وقف الإعلان عن أسماء المجنسين الجدد

واعتبر أن هذه الخطّة خطيرة وتؤدّي إلى إلغاء اللجوء وتوطين الفلسطينيين حيثما يتواجدون وقال إن هذا الرقم المليوني ليس الوحيد الذي سيضاف إلى الرصيد الديموغرافي الأردني بل يُضاف إليه من يفقدون حق العودة من حاملي الجنسية الأردنية.

ووصف المعايطة القبول بالمسألة بمثابة "انتحار سياسي أردني وفلسطيني".

ونفت الحكومة عبر منصة "حقك تعرف" إشاعة منتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن عملية تجنيس واسعة ومنح جوازات سفر أردنية لفلسطينيين وسوريين وسودانيين ويمنيين تستهدف الهوية الوطنية.

وقالت وزارة الداخلية الأردنية "غير صحيح فليست هناك عملية تجنيس ويقتصر منح الجنسية على المستثمرين وبشروط محددة، وكانت الحكومة حددت 3 شروط لمنح الجنسية للمستثمرين الجدد، ولم يحصل على الجنسية أكثر من 18 مستثمرا، منذ صدور القرار في 2018".

وفي وقت سابق من العام الجاري وافق مجلس الوزراء الأردني على تعديل أسس منح المستثمرين الجنسيّة الأردنيّة والإقامة عن طريق جلب الاستثمارات، بهدف تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الخارجي في بلد يعاني من نسبة بطالة مرتفعة في صفوف شبابه وأزمة اقتصادية خانقة.

وبحسب التعديلات الجديدة، يتمّ منح الجنسيّة الأردنيّة للمستثمر عند قيامه بإيداع وديعة بقيمة مليون دولار لدى البنك المركزي الأردني دون فائدة ولمدّة ثلاث سنوات، وعدم السّحب منها خلال هذه المدّة، وشراء سندات خزينة بقيمة مليون دولار لمدّة ستّ سنوات، بفائدة يحدّدها البنك المركزي الأردني، وذلك شريطة تواجده داخل أراضي المملكة لمدّة لا تقلّ عن شهر قبل توقيع التوصية النهائيّة بمنحه الجنسيّة الأردنيّة.

كما سيتم منح الجنسية الأردنية للمستثمر عند الاستثمار من خلال شراء أسهم أو حصص في الشركات الأردنيّة بمبلغ لا يقلّ عن مليون ونصف المليون دولار، على ألّا يتمّ التصرّف بالحصص لمدّة لا تقل عن ثلاث سنوات، شريطة قيام دائرة مراقبة الشركات أو هيئة الأوراق الماليّة بوضع إشارة الحجز عليها.

ويمنح المستثمر جواز سفر أردني مؤقت لمدّة ثلاث سنوات، عند إنشاء وتسجيل مشروع أو مشاريع استثمارية في أي من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، بإجمالي رأسمال مدفوع لا يقل عن مليون دولار داخل حدود محافظة العاصمة شريطة توفير 20 فرصة عمل حقيقية للأردنيين، ولا يقل عن 750 ألف دولار خارج حدود العاصمة شريطة توفير 10 فرص عمل حقيقية للأردنيين، عند البدء الفعلي بتشغيل المشروع.

ويعاني البلد، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

وتراهن عمّان على القطاع الخاص من أجل جلب استثمارات خارجية ودفع عجلة التنمية ما يمكن من امتصاص العاطلين عن العمل، حيث تبحث حاليا توسيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد من أجل تخفيف هذه المشكلة المزمنة.

أي وساطة سياسية للجامعة العربية في الأزمة السودانية

القاهرة – أشار ذهاب وفد من الجامعة العربية برئاسة السفير حسام زكي مساعد الأمين العام للخرطوم وإجراء حوارات مع أطراف الأزمة السودانية، إلى دخول الجامعة سباق الوساطات التي تحاول تجسير الهوة بين المكونين العسكري والمدني.

وأجرى وفد الجامعة الأحد مباحثات منفصلة مع كل قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان ورئيس الحكومة المعزولة عبدالله حمدوك، أكد خلالها على أهمية الحوار لمعالجة الأزمة الراهنة، معربا عن "ثقته الكاملة في الحكمة التي تتحلى بها القيادات السودانية، وأنها ستنجح في تخطي جميع التحديات الراهنة".

وقام الوفد بخطوته السياسية الجديدة بعد مضي أسبوعين على حل الجيش مكونات السلطة التنفيذية التي تدير المرحلة الانتقالية في السودان، وبدأ تحركه بشكل منفصل عن الجهود التي تبذلها كل من: الأمم المتحدة، والترويكا الرباعية المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات، ودولة جنوب السودان، ناهيك عن تحركات تقوم بها شخصيات محلية.

وبَدَتْ هناك رغبة للاستفادة من الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد الأفريقي عن الأزمة السودانية، والذي لم يعد متسقا مع ما قام به من دور حيوي بعد سقوط نظام عمر البشير منذ أكثر من عامين، ووقتها أسهم بدور مهم في التوصل لتفاهمات أفضت إلى التوقيع على الوثيقة الدستورية التي وضعت قواعد إدارة المرحلة الانتقالية في البلاد.

وسعى وفد الجامعة العربية للحصول على تعويض رمزي لغياباتها المتكررة عن الأزمات العربية التي تدار معظم تطوراتها من قبل أطراف خارجية بعد أن ضربت هياكل الجامعة الكثير من المشاكل السياسية التي أعاقت دورها، وحاولت أن تجد في أزمة السودان منفذا للإيحاء بأن أمراضها المزمنة لن تمنعها عن القيام بدور الوساطة.

وأوحى موقف الجامعة السابق إلى أنها منحازة لإجراءات البرهان على حساب القوى المدنية، بما قلل من أهمية تحركات وفدها في الخرطوم، ووضع أمامه عراقيل لم تمكنه من إقناع أحد أهم الأطراف في الأزمة بإمكانية أن تسهم بوساطة ناجعة.

ولا ترتاح القوى المدنية المتخاصمة مع الجيش لموقف الأمين العام المصري أحمد أبوالغيط الذي ظهرت معالمه مبكرا من خلال البيان الذي أصدره عقب الانقلاب العسكري مباشرة في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، واستخدم عبارات مطاطة وحث فيه على ضبط النفس والحفاظ على أمن السودان واستقراره ووحدته.

وفهمت القوى المدنية أن هذه النوعية من المفردات تصبّ في صالح دعم انقلاب الجنرال البرهان، ما يضعف الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة العربية في الأزمة، فثمة موقف مبدئي في صفوف المدنيين من الجامعة لا يميل للتعاطي معها كوسيط نزيه وأن هناك شكوكا حول ارتباطها بتقديرات القاهرة للأزمة.

وشبهت مصادر سودانية لـ"العرب" موقف الجامعة من الأزمة بالموقف المصري الذي لم يدن الانقلاب ولم يطالب بعودة الحكومة المدنية المعزولة، ولجأ إلى عبارات شبيهة بما جاء في بيان أبوالغيط، ما وضعهما في سلة سياسية واحدة، لاسيما أن رئيس الوفد، مساعد الأمين العام حسام زكي هو مصري الجنسية أيضا، ما يجعله خاضعا للحسابات الرسمية لبلاده أكثر من الجامعة العربية.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن وفد الجامعة عكس الموقف العربي العام الذي رفض إدانة الانقلاب، وعكس أيضا فحوى الموقف المصري الخاص المحسوب أنه مؤيد لتحرك البرهان ضد المدنيين، وهذا كان كافيا للتعامل مع الوفد بعدم اكتراث من جانب القوى السياسية التي مثلتهم والإعلان عن فشل مهمته قبل أن تبدأ فعليا من الخرطوم.

ورأت دوائر سودانية زيارة الوفد العربي الرفيع من قبيل رفع العتب السياسي، لأن الجامعة التي لم تظهر كرامات في أي من الأزمات المنتشرة على الساحة العربية منذ سنوات لن تدبّ فيها الحياة مرة واحدة في السودان، ما أثر سلبا على قيمة نشاطها المفاجئ وأدرجه ضمن رؤية لا علاقة لها بتذويب الفجوة بين عسكريين ومدنيين.

عبدالرحمن أبوخريس

مبادرة جامعة الدول العربية جاءت متأخرة

رخا أحمد حسن

نجاح المبادرة يتوقف على الاستفادة من الوساطات السابقة

وقال عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية السفير رخا أحمد حسن، إن الجامعة العربية رأت ضرورة مشاركتها ضمن جهود دولية أخرى بحثا عن حل، لكنها واجهت جملة من العقبات على رأسها ماهية المنطلق الذي ستتحرك على أساسه، وهل سيكون ذلك على أساس البيان الرباعي الذي أصدرته أخيرا الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات، أم أن لديها رؤية جديدة للحل؟.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن السعي نحو الوساطة جرت على مستوى الأمين العام المساعد وليس الأمين العام للجامعة ما كان له تأثير آخر على قدرة المبعوث العربي في الوصول إلى توافق بين القوى المتباينة، إلى جانب أن الجامعة العربية لا تمتلك الأدوات الكافية التي تجعلها قادرة على نجاح مبادراتها، لأن تلك الأدوات بيد الدول منفردة.

وأشار إلى أن المكون العسكري في السودان اتخذ العديد من القرارات التي تقطع خط العودة إلى ما قبلها بسهولة، بالتالي فأي وساطة عربية ربما لا تحقق المرجو منها سياسيا، لكن تعقيدات الوضع الاقتصادي والتهديدات الدولية بسحب الدعم عن السودان تشكل عاملا للضغط قد يسهم في التأثير على تحريك الجمود الحالي من أي جهة.

وأكد أستاذ العلاقات الدولية بالمركز الدبلوماسي التابع للخارجية السودانية عبدالرحمن أبوخريس، أن الجامعة العربية تقود آخر محاولات الوساطة، ونجاحها يتوقف على قدرتها في الاستفادة من تجارب الوساطات السابقة والبناء عليها، وليس البدء من نقطة الصفر، ففي تلك الحالة سوف تستغرق المزيد من الوقت دون الوصول إلى حل.

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن المبادرة جاءت متأخرة ومن المفترض أن تكون درست أبعاد الأزمة على نحو أكبر، ومطالبة بالنظر إلى الآراء المختلفة للقوى السياسية، وتقليل الفوارق بين قوى الحرية والتغيير والمجموعة المنشقة عنها، لأن التوصل إلى حل مع أي منهما دون الآخر يقود إلى استمرار الأزمة.

وساطة معقدة

هل داعش قادر على تحرير المحتجزين في مخيمات سوريا

الحسكة (سوريا) – ذكرت مصادر سورية أن مخيم الهول في شمال سوريا، الذي يحتضن منتسبي تنظيم داعش، قد تعرض لهجوم مفاجئ يرجح أن يكون تنظيم الدولة وراءه بغية تحرير منتسبيه المحتجزين في المخيم الذي تديره الإدارة الذاتية الكردية، وسط سجالات بشأن هل فعلا داعش قادر على اقتحام المخيم أم أن قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تحرس المخيم تريد لفت نظر العالم لأجل التذكير بأنها تقوم بدور مهم في الحرب على الإرهاب، وتحتاج إلى دعم ومساندة.

وأعرب عدد من المحللين عن مخاوفهم من أن تكون لدى تنظيم داعش القدرة على مهاجمة مخيم الهول وإطلاق سراح منتسبيه، خاصة وأن التنظيم لا يزال ينشط في البادية السورية ويسعى إلى تجميع قواه ورص صفوفه من جديد.

ورأى الأستاذ في كلية الحرب البحرية الأميركية كريغ وايتساید أن التنظيم يريد استعادة الأشخاص المحتجزين في المخيمات وينتظر اللحظة الملائمة، مؤكدا أنه اطلع على وثائق للتنظيم تظهر أنّه ما زال يخصّص اعتمادات من أجل تمويل عملية تحرير المحتجزين.

ولا يلوح في الأفق أي مخرج لهذه الأزمة. ويتوقع الخبراء أن يتعثر الأكراد في نهاية المطاف في التعامل مع هذه المسألة، فيما ترفض بغداد أو دمشق التحرك بشأنها.

وتتردد الدول التي تتواجد رعاياها في شمال شرق سوريا، خصوصا الغربية، في استعادة مواطنيها وتسليمهم إلى نظمها القضائية. أما أجهزة الاستخبارات، فلديها أولويات أخرى ويتعيّن عليها تطوير موارد كبيرة لفهم حقيقة ما يحدث داخل التجمعات التي يشوبها العنف والفوضى.

وتدرك أجهزة الاستخبارات المخاطر المترتبة على استمرار الوضع القائم في مخيمات سوريا، التي تشهد بين الحين والآخر فوضى أمنية واغتيالات واعتداءات على الحراس.

وتؤوي المخيمات تحت سيطرة الإدارة الذاتية الكردية عشرات الآلاف من الأشخاص المحتجزين في ظروف يُرثى لها، داخل منشآت هشة وغالبا ما تفتقد لإجراءات أمنية محكمة. وبين هؤلاء عدد من النساء والأطفال، ممن يتربّون على كره الغرب ويمكن أن يشكل بعضهم، وفق محللين، الجيل المقبل من مقاتلي التنظيم المتطرف. وأشار المسؤول عن ملف الإرهاب في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب يورام شفايتزر إلى أن المسألة "ليست ملحة لأحد، باستثناء من يرى المخاطر التي قد تنجم عنها".

يورام شفايتزر

المسألة ملحة لمن يرى المخاطر التي قد تنجم عنها

واعتبر أن المناخ الذي ينشأ فيه الأطفال داخل المخيمات يشكّل "حاضنة" لجيل من الشباب الجهاديين، مشددا على أنه إذا لم يتم التعامل كما ينبغي مع الوضع فإن الكثير منهم سيتحولون إلى "إرهابيين".

ويقلل مسؤولون غربيون من قدرة داعش على تنفيذ عمليات اقتحام لمخيمات تراقبها عن كثب القوات الأميركية المتحالفة مع قوات سوريا الديمقراطية، وأن أحداث الفوضى التي يعيشها المخيم بين اللحظة والأخرى لا تعدو كونها فوضى داخلية بحتة لا تحظى بدعم خارجي.

وفي فبراير تحدّث الجنرال كينيث ماكنزي، قائد القيادة المركزية في الجيش الأميركي (سنتكوم)، بقلق عن 62 ألفا من قاطني مخيم الهول في محافظة الحسكة، ثلثاهم دون الـ18 من العمر، بينما أكثر من نصفهم دون الـ12 عاما. وقال بصراحة "الخطر على المدى البعيد هو من التلقين".

وأضاف ماكنزي "إنه تطور مقلق قد تكون له تداعيات على الأجيال. ولنكن واضحين، لا يوجد حل عسكري لذلك"، داعيا المجتمع الدولي إلى إعادة رعاياه وإلى دعم برامج إعادة التأهيل المحلية.

ووسط فوضى وأعمال عنف وانسداد الأفق الدبلوماسي بإمكانية إعادتهم إلى بلدانهم، ينشأ جزء من الجيل المقبل من الجهاديين في مخيمات للاجئين في شمال شرق سوريا، يخشى محللون أن تصبح نسخة عن سجن بوكا العراقي، حيث نما تنظيم الدولة الإسلامية.

ويوضح الخبير في المجموعات الإسلامية المتطرفة ويل ماكنتس أن "المشكلة في المقام الأول هي مشكلة لاجئين محتجزين في ظروف قاسية للغاية، ويمكنهم أن ينضموا إلى عالم الإجرام أو الإرهاب".

ويضيف "إنها كالمياه الراكدة التي ستتحول مستنقعا. يتعيّن تفريقها لأن لا شيء جيدا يمكن أن يتأتى منها".